



28 أكتوبر 2013

2 3197

إلى

السيدات والسادة الرؤساء والمديرين العامين ورؤساء
الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع : إعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة
2014.

المرجع : منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية
لسنة 2014.

كما تعلمون، فإن السيد رئيس الحكومة حدد بواسطة المنشور المشار إليه
أعلاه أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2014 مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير
الظرفية الدولية على اقتصادنا الوطني وكذا أولويات المشروع التنموي
والإصلاحي لبلادنا الهادف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر وتنمية مستدامة.

ويشكل مشروع قانون المالية برسم سنة 2014 مناسبة متميزة لتعبئة
الإمكانات المتاحة وتفعيل السياسات العمومية لتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى
المهيكله لبناء اقتصاد قوي وتنافسي منتج للثروة وللشغل اللائق ولترسيخ وتطوير
آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي ومواصلة جهود استعادة وضبط
التوازنات الماكرو اقتصادية بما يضمن دعم مناخ الثقة والاستقرار ببلادنا ويوفر
الرؤية اللازمة للفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين داخل المغرب
وخارجه.

ويعتبر مشروع قانون المالية برسم سنة 2014 محطة هامة لمواصلة الجهود المبذولة بمزيد من الطموح واليقظة والتفاعل الإيجابي والسريع مع تطورات الظرفية الدولية والوطنية والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها اقتصادنا الوطني وعمقنا العربي والإفريقي ووضعنا المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وكذا الاتفاقيات المبرمة مع باقي شركائنا، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام، يضمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنات في تلاحم بين فئات المجتمع وفي ظل الحفاظ على القرار السيادي الاقتصادي والمالي ببلادنا. وفي هذا السياق حدد منشور السيد رئيس الحكومة السالف الذكر أربعة روافد أساسية لمشروع قانون المالية برسم 2014 تنبثق من صلب التوجيهات الملكية السامية وتستجيب لأولويات البرنامج الحكومي. وتتجلى هذه الروافد فيما يلي :

1. تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى المهيكلية؛
2. تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات التشغيل؛
3. تدعيم آليات التماسك الاجتماعي؛
4. ضمان استقرار الموجودات الخارجية والتحكم في عجز الميزانية.

هكذا، يعد مشروع قانون المالية لسنة 2014، لبنة مهمة في مسار ترسيخ مسيرة الإصلاح من خلال العمل على تنزيل الدستور وما يقتضيه من إجراء للمخطط التشريعي للحكومة وخاصة القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمجالس وهيآت الحكامة المنصوص عليها في الدستور. وتتضمن أولويات هذا البرنامج الإصلاحي، إصلاح القضاء وإرساء الجهوية كما يعد مشروع قانون المالية 2014 منطلقاً لتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية وعلى رأسها إصلاح النظام الجبائي والقانون التنظيمي لقانون المالية وإصلاح نظام المقاصة وكذا أنظمة التقاعد.

في هذا الإطار، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية، لكونها فاعلاً هاماً في بلورة وتنفيذ هذه الأوراش المهيكلية، مدعوة إلى الانخراط الكامل في تنفيذ الأولويات الحكومية التي تروم تحسين حكامتها وتقوية فعاليتها مراقبتها من طرف الدولة عبر إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على هذه الهيآت، وكذا تسريع وتيرة التعاقد بين الدولة وهذه الهيآت على أساس برامج متعددة السنوات، بالإضافة إلى تفعيل الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتبعاً لذلك، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية، التقيد بالتوجهات الرئيسية التالية أثناء ضياغة مقترحات ميزانياتها برسم سنة 2014 وذلك من خلال العمل على تدعيم استثماراتها وتعبئة أمثل للموارد وتوفير كل الهوامش المتاحة على مستوى نفقاتها وكذا المساهمة الفعالة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز شفافيتها وتطوير حكامتها.

أولاً. تدعيم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

بهذا الصدد، يتوجب على المؤسسات والمقاولات العمومية التقيد بالتوجهات التالية التي تهدف إلى مواصلة دعم الاستثمار العمومي عبر إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع التي توجد في طور الإنجاز والحرص على التقييم الممنهج للرفع من القدرة الاستشرافية في مجال برمجة الميزانية مع استحضار البعد الجهوي في توزيع المشاريع الجديدة:

- تخصيص الاعتمادات لتمويل المشاريع والبرامج المقترحة بالاعتماد على التقييم الموضوعي للمدة الزمنية التي يتطلبها إنجاز المشاريع وكلفتها والأهداف المتوخاة منها ومدى انسجامها مع الأولويات المسطرة للعمل الحكومي برسم قانون المالية لسنة 2014؛
- العمل على التطبيق الفعلي للبرمجة الموازنة متعددة السنوات لضمان انسجام المشاريع والبرامج المقترحة مع إمكانيات التمويل المتاحة وتكاملها والتفانيته مع المشاريع والبرامج المقترحة من طرف القطاعات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية التي ترتبط بنفس الأهداف؛
- ضرورة الحد من الضغط على ميزان الأداءات في وضع واقتراح تركيبة المشاريع الجديدة من خلال استعمال المواد المحلية كلما أمكن ذلك مع العمل على تخصيص 20% من الصفقات المبرمجة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك بالموازاة مع الحرص على التطبيق الفعلي والمعمم للأفضلية الوطنية؛

- ضرورة الالتزام بتسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي توجّد في طور الإنجاز وتلك المستفيدة من تمويل خارجي خصوصا تلك التي تندرج في إطار الهبة المقدمة من طرف دول الخليج ؛
- ضرورة تحسين آجال أداء مستحقات المقاولات في إطار الأولوية التي توليها الحكومة لخزينة المقاولات وفي أفق مراجعة المقتضيات المتعلقة بتقنين آجال الأداء المعتمدة بين التجار؛
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في مقترحات الميزانيات، الاعتمادات المتوقعة ترحيلها إلى سنة 2014؛
- التقيد بتصفية كل العمليات المتعلقة بالعقار قبل الشروع في إنجاز المشاريع المبرمجة؛
- إيلاء أهمية خاصة للمشاريع التي لها وقع على تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي وخاصة تلك الموجهة لتوفير خدمات اجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية أو تلك الموجهة إلى بعض الفئات الهشة من خلال الحرص على تعميم الاستفادة منها وتحسين جودتها وتيسير الولوج إليها؛
- إرفاق المشاريع الاستثمارية بصيغ تمويلية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازنات المالية للمؤسسة وتقليص اللجوء إلى إمدادات ميزانية الدولة وذلك بالتركيز على الموارد الذاتية موازاة مع ترشيد استعمال المديونية.

من جهة أخرى، وبهدف تكثيف الجهود من أجل تلبية أفضل لتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين في ما يخص البنيات التحتية والمرافق العمومية ذات الجودة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للساكنة وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة إلى اعتماد الشراكة مع الفاعلين في القطاع الخاص، في أفق تفعيل الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، كوسيلة للاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص وتمويله ومن ضمان توفير الخدمات بصفة تعاقدية وتقديمها في الآجال وبالجودة المتوخاة.

ثانياً. دعم موارد وترشيد نفقات المؤسسات والمقاولات العمومية

إن المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبة بتكثيف مجهوداتها من أجل ترشيد النفقات وتطوير الموارد الذاتية والسهر على استخلاص المستحقات مع العمل على تقليص الاعتماد على ميزانية الدولة بمراعاة وضعية خزينة المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية وبوتيرة الإنجاز الفعلي للبرامج الاستثمارية الموكولة إليها.

وفي هذا الصدد، يتعين التقيد بالإجراءات التالية عند وضع مشروع ميزانية الاستغلال برسم سنة 2014 والتي تهم أساساً التحكم في كتلة الأجور وكذا نفقات السير العادي للمقولة أو المؤسسة العمومية مع ضرورة الحرص على تحسين أداء وجودة الخدمات المقدمة.

وينبغي أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ هذه الإجراءات لمتطلبات الرفع من الإنتاجية وتحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية.

أ. التحكم في كتلة الأجور

- حصر إحداث المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتغطية الحاجيات الحقيقية والملحة، والمرتبطة بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مع الحرص على ضمان التوزيع المتكافئ على المستوى المجالي؛
- التخلي عن التوظيف في المناصب المالية التي تصبح شاغرة خلال السنة ماعدا التي يتم الترخيص بشأنها بتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ضرورة التقيد بقانون إطار المستخدمين الذي تم وضعه في بداية السنة لضمان الاستعمال الأمثل للمناصب المالية المفتوحة برسم ميزانية سنة 2014؛
- اللجوء إلى إعادة النظر في تركيبة ونوعية الموارد البشرية إذا تبينت ضرورة ذلك للملاءمة مع تطور مهام المؤسسة وأنشطتها مع إنجاز عملية المغادرة الطوعية، عند الاقتضاء، من أجل التحكم في كتلة الأجور والرفع من نسب التأطير داخل المنشأة؛

- ترشيد الهياكل التنظيمية للمنشأة وتحديد مناصب المسؤولية على أساس الاحتياجات الضرورية ومهام المنشأة ومتطلبات النجاعة.

ب. نفقات السير العادي

- اعتماد مبدأ الاستغلال المشترك في صرف هذه النفقات من خلال تطوير شركات مع هيآت القطاع العام؛
- ضبط التكاليف وتقليص نفقات التسيير التي ليس لها تأثير على القدرات الإنتاجية مع الاستعمال الأمثل للموارد المتوفرة وتفويت إنجاز الأنشطة غير الأساسية للمنشأة إلى القطاع الخاص مثل الصيانة والتنظيف والاستقبال والحراسة؛
- مواصلة الجهود الهادفة إلى الاقتصاد في النفقات الجارية وعلى الخصوص تلك المتعلقة باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات وتدبير وصيانة حظيرة السيارات مع عقلنة النفقات المتعلقة بالإيواء والفندقة والإطعام ومصاريف الاستقبال وكذا تنظيم المؤتمرات والتظاهرات وعقلنة المهام بالخارج وحصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري؛
- العدول عن شراء السيارات إلا في الحالات الضرورية والمعلقة على أساس إعطاء الأولوية لحاجيات أنشطة الاستغلال ذات المردودية بدل حظيرة التسيير الإداري؛
- عدم برمجة أي بنايات إدارية ليست لها علاقة مباشرة بحاجيات الاستغلال أو مساكن جديدة وتشجيع الاستغلال المشترك للبنيات الموجودة لدى القطاع العام وكذا العمل على تقليص كلفة كراء البنيات مع تشجيع اللجوء إلى الائتمان الإجاري العقاري؛
- الحرص على تقليص النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها مع الحرص على تفعيل الدراسات المنجزة والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك؛
- تقليص كلفة المشتريات عبر تجميعها كما ورد في المرسوم الجديد للصفقات العمومية.

ثالثاً. تطوير حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز شفافيتهما

لقد جدد السيد رئيس الحكومة في منشوره السالف الذكر تأكيد عزم الحكومة على المضي في سياستها لتحسين الحكامة وإعادة هيكلة القطاع العام عبر تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية وتقوية فعالية مراقبتها من طرف الدولة وكذا تعميم التعاقد متعدد السنوات وتعزيز الشفافية.

أ. إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية

في هذا الإطار، سيتم إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على هذه المؤسسات والمقاولات على نحو يمكنها من القيام بمهامها على الوجه الأمثل ومن المساهمة بكفاءة في إرساء النموذج التنموي الوطني مع الحرص على وضع المواطن والمرتفق في صلب اهتمامات تحسين المرفق العمومي والخدمات المقدمة.

ب. تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية

من أجل الإعداد الجيد لتنزيل المنظومة الجديدة للحكمة والمراقبة المالية عند إصدارها، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية مواصلة تفعيل التوجيهات الواردة في ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة هذه المؤسسات والمقاولات، الصادر بشأنه منشور السيد رئيس الحكومة رقم 3/2012 بتاريخ 19 مارس 2012 والحرص على انتظام اجتماعات المجالس التداولية واللجان المنبثقة عنها.

كما يتطلب تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية، تفعيل وتقوية آليات التدقيق والمراقبة الداخلية وتعميم المصادقة على الحسابات من طرف مكاتب مختصة وكذا العمل على النشر المنتظم للمعلومات ذات الأهمية سواء المالية منها أو غيرها وذلك عبر الوسائل الملائمة وفق مقاربة تتوخى التبسيط والتواصل مع المواطن باعتباره المعني الأول بالتدابير المتخذة.

ت. تعميم التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار تحسين حكامتها ومن أجل تحديد دقيق وتحكم أكبر في الأهداف الموكولة إليها، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية إبرام عقود برامج متعددة السنوات مع الدولة تطبيقاً لما ورد في منشور السيد رئيس الحكومة رقم 8/2012 المؤرخ في 15 ماي 2013، حيث أن العلاقة التعاقدية من شأنها أن تساهم في الرفع من أداء هذه الهيآت مع تعزيز آليات تقييم إنجازاتها على ضوء أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة وترشيد النفقات.

ونظراً للانعكاسات الإيجابية التي تشكلها عمليات إعداد وتقديم ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، في الآجال المقررة لها، على نجاعة وكلفة البرامج والتدابير المسطرة، فإنه من الواجب تقديم اقتراحات الميزانية برسم سنة 2014 وكذا الوثائق المتعلقة بها المذكورة في ملحق هذا المنشور إلى المجلس الإداري أو الهيئة التداولية قبل تاريخ 15 نوفمبر 2013 للموافقة عليها وإرسالها لوزارة الاقتصاد والمالية من أجل المصادقة عليها على أبعد تقدير في متم شهر نوفمبر 2013. كما يتعين إخضاع كل تغيير في مواد الميزانية يترتب عنه رصد اعتمادات إضافية لنفس مسطرة المصادقة على الميزانية المشار إليها أعلاه.

وبهذا الخصوص، ينبغي أن تتعدّد الاجتماعات التحضيرية بالتنسيق بين المصالح المعنية لوزارة الاقتصاد والمالية والمؤسسة أو المقاولّة العمومية المعنية من أجل دراسة هذه الميزانيات قبل نهاية أكتوبر 2013.

كما أَدْعُو السيدات والسادة رؤساء مجالس الإدارة والهيآت التداولية للمؤسسات والمقاولآت العمومية لموافاة هذه الوزارة - مديرية المنشآت العامة والخصوصة - قبل 31 أكتوبر 2013 بتواريخ وجدول أعمال اجتماعات الهيآت التداولية المقترحة للمصادقة على مشاريع ميزانيات 2014.

وتقبلوا، السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية خالص التحيات والسلام.


وزير الإقتصاد و المالية

محمد بن سعيد

لائحة الوثائق التي يتعين إرفاقها بمشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2014

- محضر اجتماع المجلس الإداري أو الهيئة التداولية التي وافقت على مشروع الميزانية برسم سنة 2014 مرفوقاً بالتوصيات المتخذة بشأنه؛
- مذكرة تقديمية مفصلة حول تطور أهم المؤشرات التقنية والمالية خلال السنة الجارية مقارنة بالسنتين الأخيرتين (2011-2012) وكذا إنجازات التسعة أشهر الأولى من سنة 2013 وكذا توقعات اختتام سنة 2013؛
- المخطط متعدد السنوات ؛
- ميزانيات الاستثمار والاستغلال والخزينة ومخطط التمويل والبيانات الختامية المتوقعة برسم سنة 2014 ؛
- لائحة أهم المشاريع الاستثمارية قيد الإنجاز أو المبرمجة، مرفقة ببطاقات حول الجدوى التقنية والاقتصادية والمالية لكل مشروع وصيغته التمويلية ؛
- مشروع القانون الإطار برسم سنة 2014 (جدول تطور عدد المستخدمين مقارنة بالسنتين الأخيرتين) مرفوقة بجدول حول عدد المستخدمين الذين غادروا المؤسسة في إطار عملية المغادرة الطوعية، يتضمن التكلفة الاجمالية ومدة الاسترجاع وكذا الوضعية الإدارية والسن والمهمة للمعنيين بالمغادرة، للفترة (2012-2013) ؛
- جدول توقعات القروض والإمدادات المالية التي ستتم تعبئتها خلال سنة 2014 مع التمييز بين المصدر الداخلي والخارجي ؛
- مذكرة تقديمية حول السياسة التجارية للمنشأة وجدول يتضمن تفاصيل الاستخلاصات برسم سنة 2013 والباقي استخلاصه وكذا التدابير الضرورية المتخذة أو المقترحة ؛
- جرد تفصيلي (نوع وصنف وتاريخ الاقتناء) إلى حدود 30 شتنبر 2013 لحظيرة السيارات النفعية والسياحية ؛
- التدابير المتخذة لترشيد نفقات الميزانية المحققة في سنة 2013 والتدابير المقترحة برسم سنة 2014.